الاقتصاد المتكيف وآليات تفكيك وتأطير الاقتصاد الموازي في الجزائر "دراسة تحليلية نقدية لواقع الاقتصاد الموازي للفترة 2000 – 2025.

"Adaptive Economy and the Mechanisms of Deconstructing and Regulating the Informal Economy in Algeria: A Critical Analytical Study of the Informal Economy from 2000 -2025"

عيسى كثير

جامعة المسيلة، الجزائر، aissa.ktir@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2025/09/16 تاريخ القبول: 2025/12/09 تاريخ النشر: 2025/12/15

ملخص:

تتطرق كل الدراسات دون استثناء لموضوع الاقتصاد الموازي بعيدا عن التجريد والموضوعية العلمية، فطرح الموضوع في إطار التهريب والجريمة المنظمة يضفي عليه المساءلة القانونية، وعليه فإن دراستنا هاته تقوم بإعادة طرح وتفكيك ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، على اعتبارها إقتصاد متكيف، له قدرة هائلة على تلبية الطلب الداخلي، وامتصاص البطالة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، ويأخذ بخصوصية مناطق الظل بشكل خاص، ناهيك عن كونه إقتصاد شعبي بديل له القدرة على التكيف السريع مع تعقيدات الأزمات حيث تقف أجهزة الدولة عاجزة عن تلبية الطلب، خاصة عندما تظهر الشركات الاحتكارية الأقرب إلى الاقطاعيات الاقتصادية التي تستنزف احتياطي الصرف في عمليات أقرب إلى الاقتصاد الموازي وتقارب جوهره، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الموازي يجب أن يتم تفكيكه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وفق مقاربات تمكن من تأطيره واستيعابه على اعتبار أنه اقتصاد شعبي بديل، له العديد من المزايا والايجابيات بعيدا عن التعقيدات الادارية وعجز الدولة عن التصرف خاصة في ظل الأزمات، ناهيك عن كونه يضمن الاستقرار الاجتماعي ويمتص البطالة، وفوق هذا وذاك لا يؤثر على إحتياطي الصرف الأجنبي، كما أنه لا يؤثر في سعر الصرف الموازي نهائيا.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الموازي، الاقتصاد المتكيف، الاقتصاد البديل، التهريب، الاقتصاد الشعبي.

Abstract:

Almost all studies addressing the informal economy tend to lack abstraction and scientific objectivity. Approaching the topic primarily through the lens of smuggling and organized crime often confines it to a

legalistic framework. This study, therefore, seeks to reinterpret and deconstruct the phenomenon of the informal economy in Algeria by conceptualizing it as an adaptive economy—one with a remarkable capacity to meet domestic demand, absorb unemployment, and sustain social stability. It particularly accounts for the specificities of marginalized areas ("shadow zones"), considering the informal sector as a popular alternative economy capable of responding swiftly to the complexities of crises, especially when state institutions fail to meet public needs.

The study finds that Algeria's informal economy should be deconstructed from both economic and social standpoints through frameworks that aim to structure and integrate it, viewing it as a complementary popular economy with notable advantages. Freed from bureaucratic complications and the state's limited capacity to act in times of crisis, this adaptive economy plays a stabilizing role by reducing unemployment, safeguarding social cohesion, and preserving foreign exchange reserves—while exerting no significant influence on the parallel exchange rate.

***Keywords**: Informal economy, adaptive economy, alternative economy, smuggling, popular economy.*

مقدمة:

الاقتصاد الموازي ظاهرة مستمرة في البلدان النامية، في الجزائر تزايدت أهميتها خلال العقود الأخيرة، لتكون عنصرًا مؤثرًا في التشغيل، الطلب الداخلي، وسوق الصرف، من جهة أخرى يُمثل الاقتصاد الموازي تحديًا هيكليًا للاقتصادات النامية، خاصة في الدول العربية وإفريقيا، في الجزائر تبلغ حجم هذه الظاهرة مستويات متقدمة، حيث تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الموازي يمثل أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي، هذا يشكل ضغطًا على السياسات الاقتصادية الكلية، ويحد من فاعلية الأدوات التقليدية لإدارة الاقتصاد.

الإشكالية: يمكننا طرح إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

على عكس كل البحوث والدراسات السابقة التي تعمل على إبراز ظاهرة الاقتصاد الموازي كظاهرة لها جوانب سلبية فقط، فإننا في هاته الدراسة نخضع الظاهرة للتفكيك الاقتصادي والاجتماعي، من زاوية كونها إقتصاداً متكيفا، خاصة عندما تكون تقف أجهزة الدولة عاجزة عن التصرف في ظل تعقيدات الأزمات، وهنا فإن شبكات الاقتصاد الموازي تكون البديل لتلبية الطلب ولو بأسعار مرتفعة يمكن تفسيرها بنقص الطلب وآلية السوق أو حتى سوق الاحتكار، وعليه فإن إشكالية بحثنا تقوم على أن ظاهرة الاقتصاد الموازي لها جوانب إيجابية بعيدا عن نمطية السلبية التي يتم وسمها بها، على اعتبار أنها خارج الاطار الرسمي للدولة، وبالتالي تضيع حصيلة ضريبية كبيرة لخزينة الدولة.

منهج الدراسة: تقوم الدراسة على المنهج الوصفي عند التطرق للإطار النظري لظاهرة الاقتصاد الموازي وتفكيك ابعادها المختلفة، كما نعتمد على طريقة التحليل والترتيب عند تحليل تطور الظاهرة في الجزائر للفترة 2000 – 2025.

حدود الدراسة: تم تحديد الحدود التي تقوم فيها الدراسة على النحو الآتي:

- **الحدود الزمانية:** تم تحديد فترة الدراسة للفترة 2000 – 2025، وهي الفترة التي شهدت مرحلتين مختلفتين، شكلت معالمها تطورات أسعار البترول، ناهيك عن فترة انتشار كوفيد 19، وبالتالي تطور الاقتصاد الموازي بشكل كبير في الجزائر لهاته الفترة.
- **الحدود المكانية:** تقوم الدراسة على دراسة حالة الجزائر للفترة المذكورة، مع التركيز على تطور الظاهرة في كل مرحلة على حدي.

أقسام الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: التأصيل النظري لظاهرة الاقتصاد الموازي.

المحور الثاني: تحليل تطور ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر

المحور الأول: التأصيل النظري لظاهرة الاقتصاد الموازي.

أولا: تعريف الاقتصاد الموازي: تعددت تعاريف الاقتصاد الموازي بتعدد زوايا تناوله، وعليه فإننا نورد عدد من التعاريف على النحو الآتي:

- **حسب زاوية التهرب الضريبي:** حسب هاته الزاوية يمكننا تعريفه على أنه:

- **القسم الاول:** يمثل الاقتصاد الموازي "مجموع الأنشطة الاقتصادية التي تجري خارج القنوات الرسمية ولا تظهر في الحسابات القومية، ويشمل ذلك الإنتاج غير المصرح به في قطاعات الصناعة والزراعة والبناء والنقل والخدمات المختلفة" (**أندراوس، 2005**).
- **القسم الثاني:** الاقتصاد الموازي هو مجموع المداخيل غير المصرح بها لدى الإدارة الجبائية، والتي قد تُحتسب ضمن الدخل الوطني أو تبقى خارجه. ويتكون أساساً من أنشطة اقتصادية يسعى أصحابها إلى الإفلات من العبء الضريبي وتجاوز القيود التنظيمية المفروضة على النشاط الرسمي" (**عوض عبد الله، 2002**).

❖ **تعريف (smith)** يعرف الاقتصاد الموازي على انه "الاقتصاد الموازي هو كل الأنشطة الاقتصادية والانتاجية التي لا تدخل ضمن الاحصاءات الرسمية لأجهزة الاحصائية، وتشمل تقديم الخدمات وانتاج السلع غير الممنوعة" (**عياش، 2018**).

❖ **تعريف مكتب الاحصائيات الرسمية في المملكة المتحدة:** "الاقتصاد الموازي هو مجموع الانشطة الاقتصادية التي لها مردودية إقتصادية ومالية، ولا يمكن قياسها من طرف أجهزة الاحصاء للدولة، ولا تدخل في مؤشرات النمو الاقتصادي، والناتج المحلي الاجمالي" (**علي، 2007**).

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف الاقتصاد الموازي على أنه "يشير إلى جميع الأنشطة الاقتصادية التي لا يتم التصريح بها لدى المصالح الرسمية للدولة، وبالتالي لا تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي الرسمي، يتنوع بين الأنشطة المشروعة (مثل التجارة غير المسجلة) وغير المشروعة (مثل التهريب وتبيض الأموال)"

ثانيا: خصائص الاقتصاد الموازي: من خلال التعاريف السابقة فإن الاقتصاد الموازي تظهر له العديد من الخصائص الجامعة والمانعة له، يمكننا ذكرها على النحو الآتي:

1. عدم التصريح لدى مصالح الضرائب ومصالح الضمان الاجتماعي، وهو بذلك يكون خارج القطاع الرسمي ومواز للقطاع المصرح به لدى الدولة.
2. يضم فئات متعددة ومختلفة من حيث الفئة العمرية وخصائص الفئات المشتغلة فيه، ناهيك عن اختلافه من منطقة لأخرى، ومن قطاع لآخر، وينتشر في كل دول العالم مهما كانت درجة التقدم الاقتصادي ومعدلات النمو المحققة في الاقتصاد.
3. يضم نشاطات مشروعة ونشاطات غير مشروعة.
4. لديه قدرة هائلة على تلبية الطلب الداخلي ويساهم في الناتج المحلي الخام، غير أنه لا يدخل في حساب الناتج الداخلي الخام.
5. مؤشر عن تشوه هيكل الاقتصاد وبنيته، ويعبر عن فشل السياسات الاقتصادية، ناهيك عن كونه في معظمه ناتج عن فشل السياسات الاقتصادية في احتواء المشاريع الاقتصادية وتطويرها (**مسمش، 2018**).

ثالثا: أبعاد الاقتصاد الموازي: للاقتصاد الموازي العديد من الأبعاد نذكرها على النحو الآتي:

1. **البعد الاقتصادي:** الاقتصاد الموازي في بعده الاقتصادي له أهمية كبيرة، فهو انعكاس لمدى نجاح الدولة من خلال الاستراتيجية التنموية في المخططات التنموية، فهو من جهة يساهم في النمو الاقتصادي للناتج المحلي

الإجمالي خاصة الأنشطة الاقتصادية التي لا يمكن إحصاؤها في الناتج المحلي الإجمالي لكونها غما نشاطات إقتصادية منزلية، أو أنها نشاطات صغيرة التصريح بها ودفع ضرائب جزافية عليها خاصة في ظل عدم إحاطة تامة بطبيعة هاته النشاطات من طرف إدارات الضرائب ناتجة عن قوانين منظمة لا تأخذ بعين الاعتبار حجم هاته الأنشطة، يجعلها تخرج نهائيا من النشاط الاقتصادي، وبالتالي تجعل من الأعوان الاقتصاديين يحجمون عن هاته النشاطات ويعزفون عنها، خاصة إذا كانت الرقابة مشددة عليها، من جهة أخرى فإن الاقتصاد الموازي يضيع حصيلة ضريبية كبيرة على الخزينة العمومية لعدم التصريح بالأنشطة الاقتصادية وعوائدها عليه.

نشير هنا إلى أن البعد الاقتصادي للاقتصاد الموازي له عدة أذرع من حيث حجم التأثير في الاقتصاد، فهو لا يؤثر فقط على النمو الاقتصادي والحصيلة الضريبية بل يمتد إلى قطاعات أخرى مثل القطاع المصرفي، والتأثير على سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، ناهيك عن كونه المسؤول الأول عن تشوه منظومة السعر في الاقتصاد، كما أنه يؤدي إلى ممارسات تتجاوز الجانب الاقتصادي عندما تكون الاقتصادات في فترة أزمات أو حروب، فهنا تظهر شبكات التهريب والجريمة المنظمة، تعمل على ترسيخ قيم غريبة عن المجتمع.

2. **البعد الاجتماعي**: الاقتصاد الموازي في الجانب الاجتماعي هو إقتصاد متكيف أكثر منه إقتصاد موازي كما تسميه الحكومة، فالفئات الاجتماعية ضعيفة الدخل يكون الاقتصاد غير الرسمي هو ميدان النشاط الوحيد الذي تستطيع فيه تحصيل الحد الأدنى من المداخيل، خاصة وأن هاته الفئات تتميز بضعفها عن تحصيل وظائف حكومية مستقرة، ناهيك عن ضعف الثقافة القانونية لديها في جانب التعاملات الاقتصادية التي تدفعها إلى التصريح بالنشاط لدى الجهات الحكومية، في حين يبقى ضعف الدخل لديها هو العامل الرئيسي في جنوحها نحو الاقتصاد الموازي.

نشير هنا على أن الاقتصاد الموازي في بعده الاجتماعي هو تعبير عن رفض الضغط الضريبي الذي تفرضه الدولة على النشاط أيا كان القطاع ونوع النشاط وحجمه، فارتفاع معدل الضريبة حتى على الشركات كبيرة الرسملة يؤدي إلى ضغط ضريبي، يجعل من التهرب الضريبي ثم الغش الضريبي هو الملجأ لهاته الشركات لمقاومة الضغوط الضريبية، ومن جهة أخرى فإنه على الصعيد الاجتماعي غالبا ما يكون الاقتصاد الموازي مؤشر لرفض المجتمع لسياسات الدولة في إدارة دواليب الاقتصاد، فهو لا يوفر وظائف ذات حماية اجتماعية ولا يكون على نشاطاته خدمات عمومية مثل التقاعد، ومع ذلك فإن الاقتصاد الموازي يشكل عصب النشاط للفئات ضعيفة الدخل.

3. **البعد المؤسسي: الاقتصاد له بعد** مؤسسي، فمدى انتشار الاقتصاد الموازي هو مؤشر لمدى تفكك المؤسسات سواء الشركات الاقتصادية التي تقوم بتغطية الطلب في السوق المحلي سواء بالانتاج أو بالاستيراد، أو مؤسسات الدولة المكلفة بتنظيم ومراقبة وحتى التدخل في السوق كمراقبة لسيرورته ومدى التقيد بالقوانين المنظمة السارية المفعول، من جهة أخرى فإن انتشار الاقتصاد الموازي يعكس خللا مؤسسيا كبيرا، فهو يدل على ضعف خطير في الحوكمة خاصة حوكمة نشاطات الحكومة باعتبارها القائمة على التنظيم والرقابة، وبالتالي فهو يعكس وجود فساد بدرجة محددة في دواليب الدولة ومؤسساتها، ناهيك عن كونه مؤشر لكلفة الإمتثال من الأعوان الاقتصاديين للتنظيم الساري المفعول.

انعكاس لضعف الحوكمة وكلفة الامتثال

رابعا: إيجابيات وسلبيات الاقتصاد الموازي: الاقتصاد الموازي له العديد من الايجابيات كما له العديد من السلبيات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1. **إيجابيات الاقتصاد الموازي:** الاقتصاد غير الرسمي في جوهره إقتصاد شعبي بديل، له قدرة هائلة على إصلاح نفسه بنفسه، بعيدا عن تعقيدات البيروقراطية الادارية، وعليه فإن المصطلح الذي يمكننا أن نطلقه عليه هو الاقتصاد المتكيف أو الاقتصاد الشعبي البديل، وهذا راجع إلى العديد من المزايا التي يتمتع بها هذا الاقتصاد والتي يمكننا ذكرها على النحو الآتي:

- تكمن إشكالية إقتصاديات دول العالم الثالث في الخلل البنيوي للاقتصاد، وهو خلل مزمن، ناتج عن تفكيك القطاعات الصناعية والفلاحية في القطاع العام أثناء فترات إدارة التحول في الاقتصاد من الاقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، لصالح القطاع الخاص، وفق رؤية وتوصيات ووصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الذي تكون مخرجاته البطالة والتضخم والعجز الموازني المستمر، بعد تفكيك البنية الهيكلية للاقتصاد وربطها بالمركز، وهنا فإن الاقتصاد الموازي له القدرة على التكيف بعيدا عن هذا الخلل المزمن.
- عندما تكون هناك أزمات ذات تعقيدات كبرى أيا كان نمط ونوع ومصدر هاته الأزمة (حروب، أزمات صحية، نقص في العرض...الخ)، فإن الاقتصاد المتكيف تكون له القدرة على تعويض هذا النقص من خلال ظهور شبكات ظل تقوم مقام الاقتصاد الرسمي، ولو خارج القانون المؤطر لها بعيدا عن الجريمة والإضرار بالاقتصاد الوطني، وذلك من خلال المعرفة الجيدة لمشغليه على اعتبارهم أصحاب الميدان، يعرفون تضاريس الطلب، وخريطة الاستهلاك حتى أكثر من الاقتصاد الرسمي الذي تؤطره أجهزة ضخمة تعجز عن توفير حتى أبسط الاحصائيات.

- يعمل الاقتصاد المتكيف على تلبية الطلب الداخلي عند قصور القطاع الرسمي، ويكون له القدرة على التكيف سريعا مع تعقيدات الأزمات، ناهيك عن كونه اقتصادا تتجلى فيه اليد الخفية لآدم سميث، والتي تنادي بعدم تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد.
- يعمل الاقتصاد البديل على امتصاص اليد العاملة ذات الخصوصية المعينة، منها الخصوصية الثقافية والتعليمية وحتى البطالة التقنية، وتلك التي البدائل التي لا يمكن للاقتصاد الرسمي الاحاطة بها وفهم جوهرها وكنهها وفهم تعقيداتها، فيلجأ إلى تجريمها ما يدفعها إلى إقتصاد الظل بدل الانخراط في الاقتصاد الرسمي، وهي في جوهرها تواكب التطورات العالمية في مجال التقنيات الحديثة بل وتعمل على تطويعها لصالح الفرد الوطني.
- الاقتصاد الرسمي يكتفي بالإحصائيات الرسمية التي توفرها أجهزة الاحصاء للبطالة والتضخم، وهو غالبا يفتقد المرونة الكافية للتعامل أو العمل على امتصاص هاته البطالة وتخفيض التضخم أو توفير العرض من السلع الكفيل بتخفيض التضخم وخاصة المستورد، وعلى العكس من ذلك يكون الاقتصاد المتكيف الأقدر على معالجة البطالة الناتجة عن الخلل البنوي في الاقتصاد.
- يعمل الاقتصاد المتكيف باعتباره اقتصاد موازي للقطاع الرسمي على مزاحمة الإحتكارات في القطاع الرسمي، ذات الرسملة الكبيرة، والتي تعمل على خلق حالة من التعقيدات، تدر عليها ارباحا أكبر حتى من نشاطها العادي (غلق الاستيراد، والتخزين والتحكم المفرط في المخزون وعدم دفعه للسوق بهدف رفع الأسعار ومضاعفتها).
- يعمل على تخفيف الضغط نتيجة تشغيل اليد العاملة العاطلة في الاقتصاد، والتي عجز الاقتصاد الرسمي على استيعابها، وهو بذلك يخفف الضغط على الدولة في جانب الحماية الاجتماعية، ويعمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

2. **الجوانب السلبية:** كما للاقتصاد الموازي العديد من المزايا والايجابيات، فإن له العديد من السلبيات، يمكننا أن نوردها على النحو الآتي:

- الحصيلة الضريبية الضائعة التي تفوتها الخزينة العمومية، نتيجة عدم الالتزام بالدفع، نتيجة عدم التصريح الضريبي.
- أن عدم التصريح لدى مصالح الضمان الاجتماعي تجعل من هاته الصناديق تفقد مبالغ مالية كبيرة تمول بها عملية الحماية الاجتماعية التي تم انشاؤها لأجلها، ومن جهة أخرى فإن عدم التصريح بالنشاط لدى الجهات المختصة يفقد صاحبها الحق في التقاعد، وبالتالي تتحمل الدولة نفقات حماية إجتماعية (إعانات مالية، إعانات مادية دورية...الخ) كان يمكن توجيهها لمشاريع ونفقات عمومية أخرى.

- تشوه البنية الهيكلية للاقتصاد من خلال تشوه مؤشرات الاقتصاد الكلي، ما يبرز صعوبات في التخطيط ناتجة عن عدم القدرة على الاحاطة بالاحصاء الدقيق لمؤشرات الاقتصاد الكلي.
- بروز سعر صرف مزدوج للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وذلك عبر الطلب غير المصرح به وتداولها خارج الجهاز المصرفي للأسباب عديدة ومختلفة، وهو ما ينجر عنه تشوه لمنظومة السعر (**وآخرون، 2021**).
- تقييد الاستثمار المنتج والابتكار نتيجة لغياب الحوافز الرسمية.

المحور الثاني: تحليل تطور ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر

بعد تطرقنا للجانب النظري، نأتي للجانب التطبيقي، من خلال تحليل وتفكيك ونقد واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر، مع محاولة تفكيك الظاهرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية بهدف تأطيرها، بعيدا عن الصورة النمطية المنتشرة عن الظاهرة باعتبارها صورة عن الجريمة المنظمة والتهريب الذي يضر بالاقتصاد الوطني.

أولا: حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر.

يمكننا تفصيل حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر على ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 01: يبين حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر للفترة (2000-2018) الوحدة مليار دج

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي PIB	نسبة الاقتصاد الموازي الى PIB	حجم الاقتصاد الموازي
2000	4098.8	%37.7	1504.25
2001	4235.6	34.62	1466.36
2002	4455.3	%32.88	1464.9
2003	5264.2	%32.13	1691.38
2004	6150.4	%30.59	1881.4
2005	7563.6	%31.48	2381.02
2006	8520.6	%33.76	2876.55
2007	9306.2	%33.57	3124.09
2008	10993.8	%36.89	4055.61
2009	9968	%35.21	3509.73
2010	11991.6	%37.79	4531.62
2011	14526.6	%36.42	5290.58

5424.69	%31.8	16115.4	2012
5010.55	%30.24	16569.3	2013
7575.41	%43.97	17228.6	2014
8873.82	%53.13	16702.1	2015
9037.61	%51.92	17406.8	2016
8874.96	%47.73	18594.1	2017
9776.19	%47.8	20425.3	2018

المصدر: عيساوي رياض، هاني محمد، واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وأساليب مكافحته، دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الموازي في الجزائر للفترة 1970 – 2023، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 14/العدد 02، ص 83

من خلال الجدول أعلاه فإن تطور حجم العمالة خارج القطاع الرسمي في تزايد مستمر، وتناهز أحيانا حجم القوة العاملة المشغلة في القطاع الرسمي بل وتزيد عليه، بما فيه القطاع الخاص والقطاع العام مجتمعين أحيانا أخرى، خاصة وان حجم القوة العاملة المشغلة في الاقتصاد الموازي لا يمكن الاحاطة بها بدقة من حيث الاحصائيات، فهي موقوفة على التقدير وليس بيانات حقيقية.

ما يهمنا في تفكيك حجم التشغيل في الاقتصاد هو إبراز فشل السياسات الاقتصادية في استيعاب القوة العاملة في القطاع الرسمي، وعليه اتجهت نحو الأنشطة غير الرسمية، والتي يمكن تتبعها على النحو الآتي:

- **قطاع التجارة بالتجزئة:** وهو القطاع الذي يستوعب أكبر قدر من حجم القوة العاملة المشغلة في الاقتصاد الموازي، وهو يضم التجارة المتناهية في الصغر وتكون يومية من أشخاص ذوي مستوى تعليمي متدني غالبا، لا يمكن إدماجهم في الوظائف الحكومية، وليس لديهم رأسمال لتجارة رسمية.

عند تفكيك هاته التجارة من الناحية الاقتصادية نجدها تجارة متناهية في الصغر لفئات محددة دون غيرها، تشمل الباعة المتجولون أو الأسواق اليومية والأسبوعية، وهي أنشطة غير مستقرة أو قارة، كما أن العاملين فيها لا يحترفون تجارة سلعة محددة قارة على سبيل الاحتراف، وبذلك فإن هذا القطاع يستوعب الحجم الأكبر، وهو يوفر مناصب شغل لفئات غير متخصصة ولا يمكن تدريبها بسبب (المستوى التعليمي، السن، منطقة النشاط، ....الخ)، ناهيك عن كون هذا النوع من النشاط أكثر من ضروري لتلبية الطلب في مناطق محددة من الوطن، مثل الباعة المتجولون في مناطق الظل، وبذلك فهي تشكل مصدر دخل وتوفير مناصب شغل، وتعمل على تلبية الطلب الداخلي في هاته المناطق، التي تكون فيها أجهزة الدولة عاجزة عن إيجاد الحلول الجذرية، لتدني المردودية الاقتصادية أو التكلفة الكبيرة للمشاريع في هاته المناطق، مثل قطاع النقل في المناطق النائية ذات الكثافة السكانية الصغيرة جدا التي لا يمكن فتح خطوط نقل بها للمسافرين،

وبذلك فإن الاقتصاد البديل يكون كفيلا بحل هذا الإشكال، وهنا فإن الاقتصاد الموازي أكثر من ضروري وتدخل الدولة لمحاربته له انعكاسات سلبية وتركه ينشط في حدود متحكم فيها له إيجابيات كبيرة جدا ويغطي غياب الدولة في نشاطاتها في هاته المناطق.

- **القطاع الفلاحي: وهو ثاني قطاع الذي يشهد** تشغيل القوة العاملة بشكل غير رسمي، حتى وإن كان صاحب العمل مصرح لدى الجهات الحكومية، وهذا راجع إلى طبيعة العمل الفلاحي الموسمي من جهة، ففترة جني المحصول تستوجب يد عاملة لا يشترط أن تكون مؤهلة بالضرورة، كما أنها أنشطة مرحلية تستوجب انتقال اليد العاملة من نشاط لآخر ومن فترة لأخرى، ومن جهة أخرى التصريح بالقوة العاملة تشكل ارتباكا لدى الادارة الضريبية وإدارة الضمان الاجتماعي لأنها لا تستغرق في غالب الاحيان شهراً واحدا على الأكثر.
- **قطاع الخدمات والأشغال اليدوية:** من جهة أخرى فإن قطاع الخدمات بدوره يشهد تشغيلا كبيرا لليد العاملة، مثل خدمات وصيانة العتاد الاعلام الآلي، وخدمات أخرى، ناهيك عن وجود انشطة إقتصادية متناهية في الصغر لا يمكن التصريح بها نهائيا، مثل الأشغال اليدوية والأعمال المنزلية المدرة لدخل صغير، التصريح بها يجعل إدارة الضرائب تفرض رسوما عليها، يجعل هاته الأنشطة تخرج من الدائرة الاقتصادية، وبذلك فهي تشكل مصدر دخل للكثير من العائلات حتى وإن لم يكن المصدر الرئيسي، غلا أنها تغطي مصاريف ذات قيمة كبيرة لأصحابها، وتدخل الدولة يضعف الفئات الممارسة لهاته الأنشطة من الناحية الاقتصادية، ويجعلها أمام ظروف اقتصادية صعبة تؤدي بها إلى ممارسات وقيم اجتماعية بعيدة عن قيم المجتمع (**قصاب، 2012**).

جدول رقم 02: يبين حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر للفترة 1992–2019 الوحدة: الف نسمة

السنوات	1992	1997	1999	2001	2005	2010	2011	2012
التشغيل غير الرسمي	688	1131	911	1648	2752	3921	4372	4249
اجمالي التشغيل	4974	5815	6073	4917	6664	8600	9599	10170
نسبة التشغيل غير الرسمي	%13.8	%19.4	%15	%33.5	%41.3	45.6%	%45	41.8%
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
التشغيل غير الرسمي	4577	4267	4079	4098	4660	4596	4727	
اجمالي التشغيل	10788	8517	10594	10845	10858	11001	11281	
نسبة التشغيل غير الرسمي	42.4%	41.7%	38.5%	%37.8	%42.9	%41.8	41.9%	

المصدر:

1- سعدية قصاب، التشغيل غير الرسمي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد16، العدد2012،01، ص 253

2- احمد غرابي، ساعو باية، توسيع نطاق الضمان الاجتماعي كالية للحد من التشغيل غير الرسمي، بالإشارة الى كل من الجزائر والاردن، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، 2024، ص 34.

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن هناك العديد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي لا يمكن التصريح بها لدى الجهات الرسمية للأسباب التالية:

1. أنها توفر مناصب شغل لا يمكن للدولة توفيرها، ولا يمكن للقطاع الخاص استيعابها، لعدة أسباب منها الثقافية والتعليمية وحتى ذهنية المشغلين فيها، وحتى قدرتهم على التدريب لشغل وظائف أخرى.
2. تدخل الدولة لترسيم النشاط في هاته القطاعات قد يؤدي إلى نتائج عكسية، وبذلك فإن الاقتصاد الموازي أكثر من ضروري، وهنا نكون أمام اقتصاد متكيف يصلح نفسه بنفسه، أكثر من كونه ممارسات غير قانونية خارج إطار التصريح للجهات الحكومية.
3. هناك جانب لا ينتبه إليه في حجم القوة العاملة في القطاع الموازي، وهي أن حجم القوة المشغلة هنا تكون ناتجة عن تشوه في المنظومة الهيكلية للاقتصاد ككل، ناتجة عن اعتماد الاقتصاد الريعي على منتج تصديري وحيد، تظهر من خلال أثر الانفاق من جهة، وأثر حركة اليد العاملة من القطاعات التبادلية إلى القطاعات غير التبادلية، وهو ما يعرف بظاهرة المرض الهولندي (**سعودي، 2016**).
4. أما إذا أردنا تفكيك الظاهرة على المستوى الاجتماعي، فإن القطاع الموازي يضمن الحد الادنى من الاستقرار الاجتماعي، خاصة فئة الشباب التي تعمل تكنولوجيا الاعلام والاتصال من خلال منصات التواصل الاجتماعي على التأثير فيها، وتدفعها إلى الهجرة غير الشرعية نتيجة عدم توفر فرص العمل، خاصة وأنها تبرز الدول الغربية جنات تتوفر فيها فرص الربح السريع، وهنا فإن المجتمع يشهد تزايدا للهجرة غير الشرعية ناتجة عن هذا التأثير المتزايد، وعليه فإن الاقتصاد غير الرسمي يكون ضروريا في هاته الحالة لضمان الحد الأدنى من الدخل، ويحفظ بذلك التماسك الاجتماعي.
5. إلا أنه وللإنصاف فإن حجم التشغيل للقوة العاملة في الإقتصاد المتكيف تعود إلى برامج تفكيك الشركات الاقتصادية، الناتجة عن برنامج التعديل الهيكلي من سنة 1994 إلى 1998 المدعوم من البنك الدولي، والذي أدى إلى تسريح أكثر من 400 ألف عامل من مختلف القطاعات خاصة الصناعية، أدت مع مرور الوقت غلى ازدهار الأنشطة غير الرسمية، توارثتها اليد العاملة خاصة وأنها خارج نطاق الرقابة والضغوط الضريبية، وبالتالي شكلت مناخا خصبا لازدهارها، إضافة إلى كونها تؤدي إلى بروز فئات هشة ذات دخل متدني فيما بعد عندما تبلغ سن التقاعد، فهي غير مصرحة لدى إدارة الضمان الاجتماعي وبالتالي لا تملك حقوق التقاعد، وهنا تبرز إشكالية الحماية الاجتماعية لهاته اليد العاملة عند بلوغها سن التقاعد، وتظهر

معها إشكالية ضغوط الحماية الاجتماعية، تحمل الخزينة العمومية نفقات أخرى، كان يمكن تجنبها لو أنها كانت منخرطة في مصالح الضمان الاجتماعي.

❖ **قطاع السوق الموازي للعملات الأجنبية:** يظهر سعر الصرف الموازي لسعر الصرف الرسمي المعتمد من طرف السلطات عندما تكون هناك تشوهات في منظومة السعر، ناتجة عن خلل في البنية الهيكلية للاقتصاد في القطاعات المنتجة، إلا أنه وفي غالب الأحيان يعود إلى نمط أو الشروط الموضوعية لإعادة الانتاج على المستوى الاجتماعي، أي النموذج التنموي المعتمد على المركز والأطراف، وبذلك يعتمد الاقتصاد على منتج تصديري وحيد يكون هو مصدر العملة الصعبة فقط، وعندها تفرض السلطة النقدية سعر صرف رسمي بتدخل البنك المركزي، من أجل الحفاظ على إحتياطي الصرف لديها، وبما أن الهيكل الاقتصادي يجعل من الصدمة غير المواتية تأتي من الخارج، فتظهر سعر الصرف الموازي نتيجة تدخل السلطات.

وعليه فإن التفكيك الاقتصادي للسوق الموازي في تجارة العملات، فإن ذلك يعود إلى زاويتين مختلفتين، نفصلهما على النحو الآتي:

❖ **الزاوية الأولى: ممارسات الاقتصاد الرسمي.**

- وهنا فإن سعر الصرف الموازي يكون مؤشر تشوه لهيكل الاقتصاد، واكتساب الاقتصاد صفة الدولة الريعية، أو حتى صفة الاقتصاد الريعي* ، فهو ناتج عن التدخل الكبير في القطاعات الانتاجية ناتج عن ارتباك السلطات في تسيير قطاع التجارة الخارجية، وعندها يظهر سعر الصرف الموازي باعتباره مصدر الربح الأول بدل التصدير، وبذلك تظهر ممارسات احتكارية لقطاع التجارة الخارجية هي أقرب للوهمية منها للحقيقة، وهنا فإنه يعمل على تشويه البيانات الاحصائية لحجم التجارة الفعلية، وبذلك تكمن خطورة الاقتصاد الموازي في تغليط السلطات القائمة على وضع السياسات العامة، وعليه فإن الاقتصاد الرسمي هو مصدر وسبب ونتيجة لسعر الصرف الموازي، والسبب في ذلك:
- تعقيدات الصرف للعملة الأجنبية من طرف الدولة، خاصة للمواطن البسيط، فهي في الجزائر لا تتعدى قيمة 95 أورو، تم رفعها إلى 750 أورو مع تعقيدات إدارية وممارسات بيروقراطية تدفع باتجاه سعر الصرف الموازي.
- هناك محاولات لمعالجة السوق الموازي للصرف من خلال إيجاد بديل قد يسمح بامتصاص الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازي للصرف وهي قانون المقاول الذاتي، من أجل معالجة التشوه الخطير الحاصل في

* ليس بالضرورة فتونس لديها سعر صرف موحد على الرغم من كونها إقتصاد ريعي، مع منع تداول العملات خارج القطاع الرسمي وتجريم تداولها.

قطاع التجارة الخارجية، نتيجة التسيير بذهنية الاقتصاد الاشتراكي للحفاظ على احتياطي الصرف، وبهذا القانون المنظم لعملية الاستيراد المقننة ومحاولة استيعابها، تعمل على استنزاف احتياطي الصرف أكثر مما يعتقد أنها تعمل على عقلنة أو تخفيض سوق الصرف الموازي (**مروان، 2018**).

- من جهة أخرى فإن السوق الموازية للصرف في الجزائر، تستفيد منها قطاعات كبيرة تمارس الاقتصاد الرسمي، تحت مسمى الانتاج الوطني القائم على استيراد المنتجات نصف المصنعة والمواد الأولية، لوجود فارق صرف كبير، يجعل من الربحية في تجارة الصرف الموازي أكبر منها في الاستيراد والإنتاج، وهنا فإن ذلك يدفع بشكل خطير إلى تشوه المنظومة الانتاجية، ومن بعدها منظومة السعر، تليها تدخلات ناتجة عن ارتباك للدولة، ويغرق القطاع أيا كان هذا القطاع في حالة من عدم القدرة على تشخيص مكمن الخلل فيه، فما بالك بالمعالجة له (**ملاك، 2022**).
- نضيف أن سوق الصرف الموازي في الجزائر ناتج توسع هائل في الاستيراد مدفوع من شركات احتكارية، ومن جهة أخرى فإن هناك قطاعات على رأسها قطاع الصناعة بمختلف تشعباته وتخصصاته، ونتيجة للطفرة المالية من سنة 2000 إلى سنة 2014، جعلت الدولة تضغط باتجاه توطين هاته الصناعات، وعلى راسها صناعة السيارات، وهنا ظهرت ممارسات تغطية وتعمية، فالحظيرة الوطنية للسيارات شهدت تنوعا هائلا وغير متحكم فيه على مستوى العلامات التجارية من جهة، وتعدد وتنوع الطرازات حتى على مستوى العلامة الواحدة، وهنا فمهما كانت قوة الصناعة في هذا القطاع أو تلك الشعبة، يستحيل تغطية هذا التنوع الكبير، وهنا فإن الضغط باتجاه التوطين، جعل المستثمرين يعملون على صناعة قطعة أو اثنتين فقط لأجل الرقابة، في حين يأتي الباقي جاهزا من الاستيراد، بسبب عدم القدرة على التغطية لكل الطرازات ولكل العلامات التجارية، وكل ذلك باسم التوطين الصناعي جعل من القطاع الصناعي يدفع باتجاه إعادة بيع العلامات الصعبة في السوق الموازي لتحقيق أرباح فارق السعر وهي تفوق تلك المحققة من الصناعة وتوطينها واستيرادها.

❖ **الزاوية الثانية: شبكات التهريب على الحدود.**

يتم على الدوام وسم شبكات التهريب للسلع خاصة على الحدود بالجريمة المنظمة والدولية التي تهدد أمن الوطن، إلا انه وبعيدا عن تهريب الممنوعات (مخدرات، كحول، أسلحة، تجهيزات حساسة وممنوعة...الخ)، فإن التهريب على الحدود هو إقتصاد متكيف أكثر منه إقتصاد ذو بعد غير قانوني، فهو إقتصاد له ميدانه الخاص ومشغليه ذوو الكفاءة التي تعمل على تجاوز التعقيدات الادارية والبيروقراطية، في توفير السلع خاصة الأساسية، وهو هنا ينطلق من:

- أن التهريب على الحدود للسلع والخدمات يشكل رد فعل موازي لاقتصاد متكيف، لاقتصاد الاحتكار الذي تمثله الشركات الاحتكارية، وفي غالب الأحيان تكون عاجزة عند وجود صدمات عرض، أو عند الصدمات غير المواتية لأسعار النفط التي تؤثر مباشرة على الاستيراد.
- أن الإقتصاد الموازي يعد اقتصادا متكيفا وإقتصاد شعبي بديل، خاصة عندما تشهد الاقتصاديات انهيارات مالية، وأزمات وحروب، وتتعطل الأسواق الرسمية، يظهر الاقتصاد المتكيف، الذي تكون له القدرة على إصلاح نفسه بنفسه، خارج الإطار الرسمي وبأدواته الخاصة، ولو أحيانا بثمن يفوق الثمن الرسمي على الرغم من أن هذا لا يمكن تعميمه*، في تجل كبير لقاعدة اليد الخفية لآدم سميث، فهو هنا يعد آلية لإعادة التوازن، ومصدرا رئيسيا للسلع من خلال ظهور منظومات ظل ليس بالضرورة لها تنسيق بينها أو حتى احتكار، لها القدرة على تموين المجتمعات في ظل تعقيدات الأزمات، ولنا في أزمة الكوفيد 19 خير دليل.
- وعليه فإنه على المستوى الاجتماعي، وإذا أردنا تفكيك ظاهرة الاقتصاد الموازي، يمكننا وصفها بالاقتصاد المتكيف، والاقتصاد الشعبي البديل الذي يمكن للمجتمع من خلال إعادة تنظيم نفسه بنفسه، بوسائل أنجع من الأدوات والآليات والقنوات الرسمية، وأكثر واقعية وفعالية منها، ومن المفارقات أنها تشكل متنفسا للدولة عند فشل السياسات المختلفة في معالجة الاحتكار والندرة التي يتسبب فيها القطاع الرسمي، ففي اللحظة التي تعمل الاقتصاديات على تنظيف فوضى الأزمات، يكون الاقتصاد المتكيف أكثر قدرة على تنظيم السوق في لحظة توقفها أو اختناقها والتكيف مع الواقع، فهم يتمثلون اليد الخفية بامتياز بعيدا عن تدخل الدولة باعتبارهم أكثر تحكما في الميدان، ولهم دراية كبيرة بتضاريس الطلب ومداخله ومخارجه، كما أن لشبكات الظل هاته التي تظهر وقت الأزمات قدرات على بناء شبكات علاقات خارج الإطار الرسمي وحتى خارج الحدود، قد تكون الدولة في حاجة إليها عند الضرورة.

ما نضيفه هنا هو أن التهريب على الحدود للسلع والخدمات الضرورية هو نمط حياة أكثر منه جريمة غير قانونية، وجب تأطيرها قانونيا، مع مراعات التعقيدات الاجتماعية للتشكيلات الاجتماعية والإثنية والعرقية بين الجزائر ودول الجوار، اي يجب إدخال ظاهرة التهريب رحاب التفكيك الاقتصادي والاجتماعي، بدل محاربتها وشيطنتها، فهو إقتصاد شعبي بديل، يدمج الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في مناطق

* لا يمكن أن يكون الاقتصاد الموازي هو السبب الوحيد في تشوه منظومة السعر في الجزائر، فسوق الذهب يرخص الاستيراد فيه بسعر الصرف الرسمي، في حين يتم تسويقه بسعر الصرف الموازي، حتى لا يفكر الفرد الجزائري بشراء الذهب من الخارج لفارق السعر، ما دام هناك رقابة صارمة على حركة الصرف وتجريمها، وبذلك تكون ممارسات القطاع الرسمي مع القطاع الموازي متساوية، ولا يمكن تحميل السبب في تشوه منظومة السعر للاقتصاد الموازي فقط.

محددة، فدواليب الاقتصاد الرسمي لا يمكنها أن تجد الحل دائما، وهنا فإن الاقتصاد الموازي يكون إقتصادا متكيفا، بديلا عند تعقيدات الأزمات التي تفقد فيها الدولة بكل أدواتها القدرة على إيجاد الحل، وإن كانت للجزائر مبادرات في هذا الجانب، منها فتح التصدير والاستيراد بالمقايضة لولايات الجنوب على سبيل المثال.

جدول رقم 03: يبين تطور سعر الصرف الرسمي والموازي لليورو للفترة 2001-2025

السنوات	السعر الرسمي	السعر الموازي	قيمة التغير
2001	69.20	85	15.8
2002	75.36	96	20.64
2003	87.47	100	12.53
2004	89.64	120	30.36
2005	91.3	94.5	63.2
2006	91.24	100	8.76
2007	94.99	105	10.01
2008	94.86	120	25.14
2009	101.29	125	23.71
2010	99.19	127	27.81
2011	102.21	142	39.79
2012	102.16	150	47.84
2013	105.43	141	35.57
2014	106.90	150	43.1
2015	111.44	160	48.56
2016	121.17	180	58.83
2017	125.32	518	55.18
2018	137.68	190	52.32
2019	133.7	200	66.3
2020	150.53	207	56.47
2021	159.79	216	56.21
2022	150.13	218	67.87
2023	148.32	227	78.68
2024	144.92	242	97.08
2025	151.8	261	99.01

المصدر: عيساوي رياض، هاني محمد، مرجع سبق ذكره، ص 86.

من خلال الجدول أعلاه، فإن المعاملات غير المصرّحة للعملة الصعبة تنتج طلباً على النقد الأجنبي خارج القنوات الرسمية، هذا الطلب يخلق سوق صرف موازٍ مع سعر أعلى من السعر الرسمي، اتساع الفجوة بين السعرين يعزّز توقعات الانخفاض الرسمي ويؤثر على سلوك الحائزين للعملة الصعبة، وهو ما يبين تطورها الجدول أعلاه، ويشير تطور الصرف الموازي في الجدول إلى وجود سوق موازٍ مستمر وتباينات كبيرة بين السعر الرسمي والسوق الأسود، خصوصاً خلال فترات التضييق على السيولة الأجنبية أكثر منه خلال فترات عدم التضييق.

نشير هنا إلى أن السلطات تراهن على أن فتح مكاتب الصرف لتجارة العملات الاجنبية، كما تعمل على إصدار قوانين ردعية للمتعاملين في السوق السوداء للعملة الصعبة) **رضا**،(**2019** ، فإن ذلك يصطدم بإشكاليتين هما:

- أن القطاع المصرفي يشهد تأخرا على مستوى المعاملات الدولية من حيث الدفع الالكتروني والتحويل المالي الدولي للخارج، مع إشكالية قيمة السحب التي يتمكن الزبون من سحبها من بطاقته الائتمانية VISA والمحددة في أقصى قيمة لها بـ 1500 أورو أسبوعيا، وهي بذلك تفتقد للمرونة والتكيف مع التطورات الخارجية، والحل يكمن في تشديد الرقابة على خروج العملات الصعبة من الجهاز الرسمي فقط، وفتح المجال لدخول التحويلات المالية للمهاجرين من الخارج، والتي يمكن ان تفوق في غالب الأحيان تلك القيمة المحصلة من تصدير المنتج التصديري الوحيد.
- فتح مكاتب الصرف غير مجدي في ظل هذا الوضع الاقتصادي الحالي، على اعتبار أن الصدمة المواتية وغير المواتية على حد سواء مصدرها القطاع الريعي وتبعاته في تفكك القطاع التبادلي بشقيه الفلاحي والصناعي، كما أن القطاع السياحي الذي يمكن أن يمثل مصدر العملة الصعبة لهاته المكاتب والذي يمثل عمودها الفقري ضعيف جدا ويكاد ينعدم، وعليه فإن فتح هاته المكاتب خاصة في الولايات التي لا توجد فيها سياحة أو عدد المهاجرين من أبنائها قليل، كل هاته العوامل مجتمعة تجعل من عمل مكاتب الصرف مستحيلا. وتعمل على استنزاف احتياطي الصرف من البنوك التجارية فقط لا غير، أي أنها في هاته الحالة تعمل عمل الوسيط بين البنك المركيز ومشتري العملات الأجنبية، وهذا يدفع غلى إغلاقها في ظل مردودية منعدمة أو متدنية.

خاتمة:

نشير هنا إلى الاقتصاد الموازي لا ينحصر فقط في تلك الممارسات خارج القطاع الرسمي المصرح به لدى الدولة، والذي يتم حصره غالبا في ضياع الحصيلة الضريبية على الخزينة العمومية، بل يتعداها إلى عدة أوجه، من سعر الصرف في السوق الموازي، على ظاهر التهريب كنمط حياة وإقتصاد شعبي بديل ومتكيف بعيدا عن الجريمة المنظمة، وفي الوقت الذي تعمل فيه الدولة على مكافحة التهريب بكل اشكاله فإنه يتعين عليها في كثير من المرات مراعاة العديد من المداخل والزوايا للظاهرة ومحاولة تأطيرها إقتصاديا واجتماعيا، من أجل منع ممارسات تظهر كتكيف مع الواقع، فالاقتصاد الموازي في الجزائر له وجهين، فهو من جهة يعمل على تغطية الطلب الداخلي بنسبة تصل حتى 70 %، وبذلك يوفر وظائف لفئات واسعة من المجتمع لها خلفياتها وخصوصياتها، ولا يمكن تفكيكها في المدى القصير، بل تحتاج إلى تكيف معها ومعالجتها غالبا يكون بكونها آيلة للزوال، ومن جهة أخرى

النتائج: من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى النتائج التالية:

1. حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر يمثل حدود 20-35 % من حجم الاقتصاد، موزعا بين التهريب للسلع الضرورية على الحدود كنمط حياة، واقتصاد شعبي بديل ومتكيف، بعيدا عن التجريم والمساءلة القانونية.
2. أن هناك ممارسات للقطاع الرسمي أكثر تأثيراً على إحتياطي الصرف الأجنبي مقارنة بالقطاع غير الرسمي، فالتهريب على الحدود للسلع الضرورية في المناطق ذات الخصوصية المحددة التي يجب مراعاتها، لا تؤثر نهائيا على احتياطي الصرف، في حين ان الاستيراد المقنع تحت تسمية المقاول الذاتي، الذي يعمل على تأطير عملية التجارة الصغيرة (تجارة الكابة)، لها تأثير مباشر في استنزاف لاحتياطي الصرف في الجزائر.
3. أن الضغط الضريبي الذي يؤدي على التهرب الضريبي والغش الضريبي، والذي شكل عبئا كبيرا على الشركات، خاصة عند وجود صدمات غير مواتية من انخفاض أسعار البترول، جعل الشركات تتوجه نحو ممارسات إقتصاد موازي لتخفيف هذا العبئ الناتج عن ارتفاع الضريبة وتدني المردودية والربحية في ظل تضخم زاحف يجعل الأرباح تتآكل باستمرار.
4. أن الاقتصاد الموازي باعتباره إقتصاد شعبي بديل ومتكيف خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، وتعقيدات الأزمات عندما تعجز الأجهزة الرسمية عن إيجاد الحل، تكون لديه القدرة على سد صدمات العرض خاصة المنعكسة منها، وبالتالي فإنه يقوم بتخفيف الضغوط الاجتماعية لصالح الجهات الرسمية حتى تتمكن من إيجاد الحلول المستديمة.
5. السوق الموازية للعملة الصعبة يؤثر بشكل مباشرة وكبير على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، خاصة وأن هناك طرقا جديدة لدخول وخروج العملة الصعبة، منها تداول وسطاء العملات على مستوى دولي دون

إخراج حقيق للعملة والحيلولة دون خولها إلى الاقتصاد الوطني، ويقتصر التبادل على بيع العملة في الخارج دون دخولها وتسلم العملة الوطنية في الجزائر، وبالتالي يستحيل الرقابة عليها ومعرفة حجمها والعائد منها، وهنا تكمن مخاطر الجريمة المنظمة.

6. الاقتصاد الموازي هو مؤشر عن مجموع القيود الرسمية والمؤسساتية في تخصيص العملة الصعبة وحتى تخصيص الاحتكارات في الاقتصاد الرسمي التي تدفع باتجاه الاقتصاد المتكيف، كالاجراءات الردعية من خلال ترسانة قانونية تعمل على كبح الظاهرة، لكنها علاج مؤقت تجعل الاقتصاد الموازي يتكيف سريعا معها، على اعتبار أنه الأقدر في التكيف من الاقتصاد الرسمي.
7. التنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة (السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة التجارية، سياسة سعر الصرف...الخ)، ضرورية لتقليص حجم الاقتصاد الموازي لصالح الاقتصاد الرسمي.
8. ناهيك عن أن تطوير الجهاز المصرفي في جانب الشمول المالي ورقمنة الخدمات المصرفي والدفع الالكتروني المحلي والدولي، يحد من توسع القطاع الموازي لصالح الاقتصاد الرسمي.

توصيات: توصيات الدراسة نقدمها على النحو الآتي:

1. تصب في صالح تفكيك إقتصادي وإجتماعي للاقتصاد الموازي، باعتباره اقتصاد شعبي بديل، متكيف، له دوره الفعال أثناء تعقيدات الأزمات، وعليه فإن الاقتصاد الموازي له العديد من المزايا تفوق سلبياته كثيرا، خاصة وأن هناك خلل بنيوي في الإقتصاد يعمل على الدفع باحتكارات إستيراد تعمق الأزمات في كل القطاعات.

2. مراجعة شاملة للنظام الضريبي الجزائري، بهدف تخفيف الضغط الضريبي على الشركات وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ما يحمي الصناعة المحلية من جهة ويرغب الأعوان الاقتصاديين للانخراط في الاقتصاد الرسمي، فالعائد والتكلفة هما المحركين الرئيسيين للاستثمار.

3. تطوير الجهاز المصرفي وتدارك التأخر الحاصل فيه في مجال الرقمنة والشمول المالي والدفع الالكتروني، خاصة وانه لديه انكشاف خطير أمام تعقيدات الأزمات، فالكوادر المسيرة للبنوك الجزائرية ليس لديها الخبرة لتسيير الثغرات الأمنية والكمائن المالية المعقدة وحيل السرقة الالكترونية نتيجة الانغلاق طويل الأمد على نفسه.

4. تأطير الاقتصاد الموازي وتفكيكه كظاهرة إجتماعي تراعي التنوعات المناطقية وتفاوتاتها تجعل منه اقتصادا متكيفا قادرا على تخفيف الضغط على الدولة إلى حين تصميم سياسات اقتصادية لها قدرة تأطيره في الاقتصاد الرسمي.

5. الاقتصاد المتكيف له قدرة كبيرة على تغطية الطلب ومحاربة الندرة بعيدا عن مفاهيم المضاربة المغلوطة التي تسوق لها الدولة، تظهر البنية الهيكلية للاقتصاد بسبب الإدماج له في النظام الرأسمالي العالمي كأحد الأطراف التابعة، والتي لا يمكن الخروج من هاته التبعية إلا من خلال السيطرة على الشروط الموضوعية لإعادة تجديد الإنتاج على المستوى الاجتماعي.
6. الارتهان البنيوي للسوق العالمية في إطار تقسيم العمل الدولي والتخصص، جعل الاقتصاد الرسمي غير قادر على تحقيق الانطلاقة التنموية المنشودة، والتي جعلت الفرد الجزائري يفقد ثقته فيها نتيجة تكرار السردية التقنية للخطاب الرسمي الذي لم يعي بعد أن الأزمة تكمن في حجم الإندماج الاقتصاد الرسمي في الاقتصاد الرأسمالي الدولي وليست في عدم اندماجه.
7. تكمن وصفة العلاج لظاهرة الاقتصاد الموازي في معالجة الإقطاعيات الاحتكارية الناتجة عن تفكيك الاقتصاد الوطني فترة التحول الاقتصادي في عقد التسعينات، من خلال برنامج الخوصصة، الذي فشل بسبب وصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لصالح القطاع الخاص غير المنتج في جوهره، وعليه فان العلاج مرهون بحجم الانعتاق من التبعية للمركز بإعادة إطلاق القواعد الانتاجية الوطنية بعد السيطرة على الشروط الموضوعية لتجديد الإنتاج على المستوى الاجتماعي.

قائمة المراجع:

1. عبد الله ,ص .ع .(2002) .الاقتصاد السري) دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه .مصر : دار النهضة العربية.
2. أندراوس ,ع .و .(2005) .الاقتصاد الظلي .مصر :موسوعة شباب الجامعة الإسكندرية.
3. رضا ,ت .م .(2019) .دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر , .الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة.
4. سعودي ,م .(2016) .أثر الانفاق للمرض الهولندي على فعالية سياسة الانعاش الاقتصادي-2000 2015.المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية.58 .p ,(05)
5. علي ,ب .(2007) .تقييم كلي للاقتصاد غبر الرسمي في الجزائر) مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي .كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ,الجزائر.
6. عياش ,و .(2018) .الاقتصاد الخفي واثاره على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ,03 الجزائر.

7. قصاب ,س .(2012) .التشغيل غير الرسمي في الجزائر .مجلة معهد العلوم الاقتصادية .pp ,(01) 16 , 252-253.

8. مروان ,ب .ر .(2018) .التشغيل غير الرسمي في الجزائر واشكالية تنظيمه .المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية , 05 (01), p. 251.

9. مسمش ,ن .(2018) .الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر . 2014 1980 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ,الجزائر.

10. ملاك ,ق .(2022) .سوق الصرف الموازي في الجزائر واجراءات مكافحتها دراسة حالة باعة العملات في السوق الموازي بمدينة قسنطينة .مجلة الباحث الاقتصادي.416 .p ,(01) 10 ,

11. وآخرون ,ح .ح .(2021) .دور الاقتصاد الموازي والفساد الاقتصادي في تعثّر مسار الانتقال نحو الاقتصاد المنتج في الجزائر –دراسة تحليلية .مجلة نماء للاقتصاد والتجارة.247 .p ,(01) 05 ,